

نظام فروع الشركات الأجنبية رقم (٢) لسنة ٢٠١٧

مجلس الوزراء
استنادا الى احكام البند (ثالثا) من المادة (٨٠) من الدستور
صدر النظام الآتي:
رقم (٢) لسنة ٢٠١٧
نظام فروع الشركات الأجنبية

المادة ١

يقصد بالمصطلحات الآتية لأغراض هذا النظام المعاني المبينة ازواها:

اولا: الوزير: وزير التجارة.

ثانيا: المسجل: مسجل الشركات.

ثالثا: الشركة الاجنبية: الشركة او المؤسسة او الكيان المسجل في خارج العراق بموجب قانون أجنبي.

رابعا: اجازة التسجيل: الوثيقة التي يصدرها مسجل الشركات ويعلن بموجبها تسجيل فرع الشركة الاجنبية في العراق.

خامسا: الفرع: الكيان القانوني الذي يمثل الشركة الاجنبية في العراق.

المادة ٢

لكل شركة اجنبية ترغب بمزاولة النشاط التجاري في العراق ومضى على تأسيسها سنة واحدة فتح فرع لها فيه بعد تقديم الوثائق الآتية الى المسجل مترجمة الى اللغة العربية ومصدقة من الجهات المختصة في بلد التأسيس:

اولا: عقد تأسيس الشركة الاجنبية او ما يحل محله.

ثانيا: شهادة تسجيل (تأسيس) الشركة الاجنبية نافذة او ما يحل محلها.

ثالثا: قائمة بأسماء اعضاء مجلس ادارة الشركة الاجنبية او المدير المفوض وجنسية كل منهم واسماء الاشخاص المخولين بالتوقيع عنها ومستمسكاتهم الثبوتية.

رابعا: وثيقة تخويل المدير المكلف بإدارة الفرع في العراق والمقيم فيه فعلا.

خامسا: وثيقة تخويل الشخص المكلف بتقديم طلب فتح الفرع في العراق.

سادسا: الحسابات الختامية لآخر سنة مالية للشركة الاجنبية او السنة المالية التي قبلها.

سابعا: التعهد المعد من المسجل.

ثامنا: اي وثيقة اخرى يطلبها المسجل تتعلق بعمل الشركة الاجنبية.

المادة ٣

اولا: يصدر المسجل القرار بالموافقة او الرفض على طلب الشركة الاجنبية بمنحها اجازة تسجيل فرع لها في العراق خلال (١٥) خمسة عشر يوم عمل من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا للمتطلبات المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا النظام، وبخلافه يعد الطلب مقبولا، وفي حال الرفض يجب ان يكون القرار مسببا.

ثانيا: للشركة الاجنبية الاعتراض على قرار الرفض وفقا للقانون.

ثالثا: ينشر المسجل قرار الموافقة على تسجيل الفرع في نشرته الداخلية بعد تسديد المخول بتسجيل الفرع الرسوم المقررة قانونا.

رابعاً: يصدر المسجل اجازة التسجيل خلال (٧) سبعة ايام عمل من تاريخ نشر القرار.

المادة ٤

لا تعد اجازة التسجيل رخصة لممارسة النشاط.

المادة ٥

اولاً: يلتزم الفرع بتقديم ما يأتي الى المسجل:

أ- وثيقة رسمية تبين العنوان الكامل لمقر الفرع في العراق مصادق عليها من الجهة المختصة.

ب- تأييد فتح حساب جاري في أحد المصارف المجازة في العراق.

ج- رخصة ممارسة النشاط من الجهة القطاعية المختصة في الانشطة التي تتطلب ذلك.

د- كتاب من نقابة المحامين بتعيين مشاور قانوني لفرع الشركة الاجنبية.

ثانياً: لا يحق للفرع الحاصل على اجازة التسجيل ممارسة النشاط التجاري دون استكمال تقديم الوثائق المشار

اليها في البند (اولاً) من هذه المادة.

ثالثاً: يلتزم الفرع بما يأتي:

ا. تثبيت اسمه الكامل مثلما هو مثبت في اجازة التسجيل ومركز ادارته في العراق باللغة العربية بشكل واضح

على جميع اوراقه ومستنداته مع جواز استخدام اللغة الاجنبية على سبيل الاضافة.

ب. مسك سجلات حسابية نظامية باللغة العربية لكامل نشاطاته في العراق وفقاً للنظام المحاسبي والقوانين

ذات الصلة.

المادة ٦

يمارس الفرع النشاط التجاري في احدى الحالات الآتية: -

اولاً: البدء في تنفيذ العقد المبرم مع احدى الجهات الحكومية العراقية او شركات القطاع العام او المختلط.

ثانياً: توقيع العقد الاستثماري وفقاً لقوانين الاستثمار النافذة في العراق.

ثالثاً: الحصول على ترخيص عمل ممنوح من احدى الجهات العراقية المخولة قانوناً.

رابعاً: العمل مع القطاع الخاص في العراق على ان لا يقل مبلغ العقد او قيمة المشروع عن (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون دولار امريكي.

المادة ٧

اولاً: يتولى ادارة الفرع مدير او من ينوب عنه في حال غيابه بموجب تحويل من الشركة الاجنبية على ان

يكون مقيماً في العراق.

ثانياً: في حال تغيير مدير الفرع او من ينوب عنه يتعين ابلاغ المسجل خلال (٦٠) ستين يوم عمل من تاريخ

مصادقة ممثلية العراق في بلد الشركة الاجنبية على الوثائق.

المادة ٨

اولاً: تدقق حسابات الفرع ونشاطاته من مراقب حسابات قانوني مجاز في العراق.

ثانياً: يقدم الفرع سنوياً حساباته الختامية المدققة وتقريراً عن نشاطه في العراق الى المسجل خلال الاشهر

الثمانية التالية لانتهاؤ تلك السنة.

المادة ٩

للمسجل طلب اي معلومات او وثائق يرى ضرورة تقديمها لتسهيل تنفيذ احكام هذا النظام.

المادة ١٠

للمسجل اختيار مفتش او أكثر من ذوي الخبرة والاختصاص لتفتيش اعمال الفرع في حال وجود ما يستدعي ذلك، وعلى الفرع ان يقدم جميع التسهيلات اللازمة لقيام المفتش بعمله.

المادة ١١

اولا: يلغى المسجل اجازة التسجيل ويشطب الفرع من سجلاته بقرار مسبب في احدى الحالات الآتية: -
أ. عدم ممارسة الفرع لأي نشاط تجاري وفقا لما منصوص عليه في المادة (٦) من هذا النظام بعد (٤) أربع سنوات من تاريخ ممارسته لأخر نشاط تجاري.
ب. عدم مراجعة المسجل لتقديم الحسابات الختامية والوثائق المطلوبة لمدة (٢) سنتين متتاليتين بعد صدور اجازة التسجيل وبدون عذر مشروع.
ج. إذا ثبت تقديم وثائق مزورة او معلومات غير دقيقة ومضللة.
د. إذا ثبت ان الفرع يمارس نشاطا يعد مخالفا للتشريعات العراقية او اعمالا تمس بأمن البلد.
ثانيا: للشركة الاجنبية الاعتراض على قرار المسجل بإلغاء التسجيل وشطب الفرع امام المحكمة المختصة وفقا للقانون.
ثالثا: على المسجل نشر قرار الشطب في نشرته الداخلية وصحيفة يومية ولمرة واحدة خلال مدة (١٥) خمسة عشر يوما بعد اكتساب القرار درجة البتات او انتهاء مدة الطعن، ويعلم الجهات ذات العلاقة به.

المادة ١٢

اولا: تقدم الشركة الاجنبية طلب تصفية فرعها في العراق الى المسجل خلال (٦٠) ستين يوم عمل من تاريخ مصادقة الممثلة العراقية في بلد المنشأ على الوثائق التي تؤيد تحقق اي من الحالات الآتية: -
أ. اشهار افلاسها.
ب. فقدانها شخصيتها المعنوية إثر اندماجها مع شركة او شركات اخرى.
ج. رغبتها بتصفية الفرع وانهاء اعمالها في العراق.
ثانيا: تعين الشركة الاجنبية مصفي او أكثر لمتابعة اجراءات التصفية.
ثالثا: يصدر المسجل قرار التصفية خلال (١٥) خمسة عشر يوم عمل من تاريخ تقديم طلب التصفية.
رابعا: ينشر المصفي قرار التصفية في صحيفتين محليتين ولمرة واحدة ويفاتح المسجل الجهات العراقية ذات العلاقة خلال (٧) سبعة ايام عمل من تاريخ صدور قرار التصفية.
خامسا: ينهي الفرع اعمال التصفية ويقدم حسابات التصفية النهائية خلال (٢) سنتين من تاريخ صدور قرار التصفية.
سادسا: يصدر المسجل قرار شطب الفرع من سجلاته خلال (٧) سبعة ايام عمل من تاريخ انتهاء اجراءات التصفية.
سابعا: في حال عدم اكمال اعمال التصفية خلال المدة المحددة في البند (خامسا) من هذه المادة على المسجل الغاء اجازة التسجيل وشطب الفرع.
ثامنا: في حال الغاء اجازة التسجيل وشطب فرع الشركة فان الشركة الاجنبية تتحمل الالتزامات القانونية والمالية المترتبة على فرعها اثناء وجوده في العراق.
تاسعا: ينشر المسجل قرار الشطب في نشرته الداخلية ويعلم الجهات ذات العلاقة به.

المادة ١٣

اولا: تلتزم الشركة الاجنبية بتقديم تقرير الى المسجل عند مباشرتها باي نشاط تجاري في العراق وفقا لاستمارة النشاط المعدة لهذا الغرض.

ثانياً: تلتزم الجهات الحكومية والقطاع العام والمختلط بتزويد المسجل بتقرير عن اي نشاط تجاري تمارسه مع فروع الشركات الاجنبية وفقاً لاستمارة النشاط المعدة لهذا الغرض.

المادة ١٤

اولاً: يحظر على الشركة الاجنبية ممارسة اي نشاط تجاري او فتح مقر لها في العراق إذا لم تمنح اجازة التسجيل وفقاً لأحكام هذا النظام.
ثانياً: على فروع ومكاتب الشركات الاجنبية الموجودة حالياً في العراق المسجلة وغير المسجلة ان تكيف اوضاعها القانونية مع احكام هذا النظام خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذه.

المادة ١٥

اولاً: تطبق على الفروع العقوبات والاحكام المنصوص عليها في قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل، وبالقدر الذي لا يتعارض مع احكام هذا النظام.
ثانياً: لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير استثناء الشركات الاجنبية من احكام هذا النظام.

المادة ١٦

يلغى نظام فروع ومكاتب تمثيل الشركات والمؤسسات الاقتصادية الاجنبية رقم ٥ لسنة ١٩٨٩.

المادة ١٧

ينفذ هذا النظام من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

ملاحظة: تم تعديل النظام اعلاه بموجب النظام رقم (٤) لسنة ٢٠٢٣، التعديل الأول لنظام فروع الشركات الأجنبية رقم (٢) لسنة ٢٠١٧، والمنشور في الوقائع العراقية العدد (٤٧٣٤) في ٢٨/٨/٢٠٢٣.